

شروط الشهود : يشترط في الشهود على عقد النكاح امور هي

٢ - الاهلية : وهي تتحقق بالعقل والبلوغ ، اذ لا اعتبار بشهادة غير البالغ ولو كان مميزا ، ولا بشهادة مختل العقل (٢٦) .

ب - الاسلام : في حال كون الزوجين مسلمين يلزم ان يكون الشهود مسلمين ايضا لان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية لغير المسلم على المسلم (٢٧) . اما اذا كان الزوج مسلما والزوجة كتابية فيجوز عند ابي حنيفة و ابي يوسف اشهاد كتابيين دينهما مثل دينها او مخالفا له ، وذلك لان الزوجة بالزواج تخضع للقيود الزوجية لذلك يراعى جانبها ، ويرى باقي الائمة وزفر ومحمد في قول اشتراط الاسلام (٢٨) .

ج - التعدد : ويتم التعدد برجلين عند المالكية والشافعية والحنابلة (٢٩) . وعند الحنفية يتم برجلين ورجل وامرأتين فون عدد من النساء او برجل وعدد من النساء لقوله تعالى في آية المدائنة (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخري) (٣٠) . فاذا كان نصاب الشهادة في الامور المالية علي هذا الوجه والشهادة فيها مستحبة فهل يجوز ان يكون النصاب هنا اقل قوة من النصاب هناك ، والشهادة هنا واجبة .

- (٢٦) بدائع الصنائع ٣/١٣٧٧ .
(٢٧) تبين الحقائق ٢/٩٩ . المغني ٣/١٢٥ . فتح القدير ٢/٣٥١ .
(٢٨) فتح القدير ٢/٣٥٢ . المغني ٣/٢١٣ .
(٢٩) المغني ٧/١٠ . المنتقى ٣/٢١٣ .
(٣٠) سورة البقرة ٢٨٢ .

هذا وقد روى أن عمر بن الخطاب عرض عليه زواج اقترن
بشهادة رجل وامرأة ، فقال هذا زواج السر فلا أجبره ، ولو
صدر مني بيان لمنع هذا الزواج من قبل لرجعت صاحبه (٣١)

د - السماع : يجب أن يسمع الشهود عبارة العاقدين في أن
واحد (٣٢) . ويفهموا مضمون كلامهما . ولو سمع شاهد
الإيجاب والقبول ثم ترك المجلس ، واعد الإيجاب والقبول
ثانية بحضور شاهد آخر لم يتم العقد ، كما لا يتم لو سمع
شاهدان كلام طرف دون الطرف الآخر أو سمع كل منهما كلام
الطرف الذي لم يسمعه الآخر .

هـ - العدالة : عدالة الشهود شرط عند فقهاء المالكية والشافعية
والحنابلة دون الحنفية الذين أجازوا شهادة الفاسق (٣٣) .
ويعتبر الشاهد عادلا أن كان مستورا الحال غير معروف
بالفسق ، ويستدل الجمهور على وجوب العدالة
بقوله صلى الله عليه وسلم (لا تكاح الا بولي وشاهدي
عدل) (٣٤) . اما الحنفية فقالوا اذا جاز للفاسق انشاء
العقد لنفسه ، والإيجاب والقبول فيه ركن ، فلم لا يجوز أن
يكون فيه شاهدا والشهادة شرط لا ركن ، ووجهوا الحديث
وقالوا ان المقصود منه الارشاد الى ما هو الاولى
والافضل (٣٥) .

-
- (٣١) نيل الاوطار ١٣٥/٦ . المنتقى ٣١٢/٢ ، ٣١٤ .
(٣٢) بدائع الصنائع ١٢٨١/٢ . الفقه على المذاهب الاربعة ١٧/٤ .
(٣٣) تبين الحقائق ٩٩/٢ .
(٣٤) نيل الاوطار ١٣٤/٦ .
(٣٥) الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ .

٢ - تولي الولي العقد :

يرى جمهور الفقهاء ، من المالكية والشافعية والحنابلة ضرورة تولي عقد زواج المرأة ولها وان كانت عاقلة بالغة ، فان تولته هي كان العقد فاسداً لان عقد النكاح لا يتم بعبارة النساء مطلقاً عندهم ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم (لا نكاح الا بولي) (٣٦) خلاف للمفتي به عند الحنفية ، وفيما هو الاصح عند الشيعة الامامية (٣٦.٢) ، اذ جوزوا تولي البالغة العاقلة عقد نكاحها لانها احق بنفسها ، كما جوزوا توليها نكاح غيرها وكالسة . وهنا تكفى بهذا القدر وتفصيل الموضوع بتأيتنا في باب الولاية .
وقانون الاحوال الشخصية العراقي اخذ بالرأى الثاني في

المادة الرابعة منه (٣٧) .

٤ - تأييد العقد :

يشترط في العقد ان يكون مؤسسا على التأييد ، اذ هو المقصود بالزواج وبه تتكون الاسرة وتتم الماهمة في بناء المجتمع ، دون كونه محمداً بعبارة معينة ابتغاء المتعة النفسية وتلبية للرغبة الجنسية الوقتية ، لذلك لا هبة بالزواج المؤقت ولا يزواج المتعة .

(٣٦) نيل الاوطام ١٢٦/٦ .

(٣٦) الهدايا ١٩٦/١ تبين الحقائق ١١٧/٢ ، كتاب الخلاف للطوسي ١٤٠/١ الروضة البهية ٧١/٢ ، المختصر النافع ١٩٥ .

(٣٧) شرح قانون الاحوال الشخصية ٣٣ .

تباين وجهات النظر في تحديد معنى هذين النكاحين
فمنهم من يراها شيئاً واحداً وان النكاح المؤقت هو فرد من افراد
نكاح المتعة (٣٨) . ومنهم من يفرق بينهما على أساس ان النكاح
المؤقت هو ما يتم عقده بلفظ النكاح او الزواج وما يقوم مقامهما
من الالفاظ بمحضر من الشهود وحددت فيه المدة، كان يقول رجل
لامرأة تزوجتك لمدة شهر او شهرين وتقول المرأة قبلت اما نكاح
المتعة فهو ما يتم بلفظ المتعة او التمتع او الاستمتاع وما اشتق
منها من الالفاظ خالياً من الشهادة وتحديد المدة (٣٩) . ومنهم من
يسري ان زواج المتعة هو الذي تحدد فيه المدة دون الزواج
المؤقت ، وعلى هذا الرأي يمكن التفريق بين الزوجين من نواح
ثلاث .

٢ - النكاح المؤقت يكون بلفظ الزواج او النكاح وما اشتق
منهما ، او بما يكون في معناهما من الالفاظ .

ب - يشترط الاشهاد في النكاح المؤقت ونكاح المتعة .

ج - لا يفترض تحديد المدة في النكاح المؤقت ويفترض في نكاح

المتعة كما يفترض فيه تحديد المهر ، فلو اخل بالمهر دون الاجل

بطل العقد . ولو اخل بالاجل وحده انعقد دائماً وبطلت

المتعة (٤٠) .

(٣٨) فتح القدير ٢/٢٨٦ .

(٣٩) الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية ١١٩ - ١٢١ .

حكم النكاح المؤقت : -

لا صبرة بالزواج المؤقت عند جمهور الفقهاء لان الغرض منه -
كما نوهنا - هو الاستمتاع الوفني المنافي للغاية الاساسية من تشريع
النكاح ، المعادفة الى دوام العشرة وتكوين الاسرة والمساهمة في
بناء الجبل وتنشئته (٢٤٠) .

ذهب زفر من الحنفية الى صحة النكاح واعتبر شرط التوفيق
من الشروط الفاسدة التي تنفوا ولا تؤثر على صحة العقد ، كما هو
الامر فيما اتفق عليه فقهاء الحنفية من عدم الاعتداد باقتران العقد
بشرط الطلاق بعد كلما لكون الشرط مخالفا لمتضى عقد الزواج حيث
يفترض فيه النوام والاستمرار (٤٦) . لذا لو قال رجل لامرأة
تزوجتك لمدة شهر او مدة اقامتي في هذه المدينة وقبلت المرأة
كان العقد قائما عند الجمهور ، وصحيحا عند زفر وينعقد على
التأييد .

حكم نكاح التمتع : -

في نكاح التمتع وايمان ، راي يسرى فساد وهو راي جمهور
الفقهاء منهم فقهاء الزيدية والظاهرية ، وراي يسرى صحته وهو راي
الشيعة الامامية وهو مسوري من ابن عباس وعطاء وطاووس واين
حميرج ، وحتى ذلك من ابن سعيد الخدري (٤٢) .
والجمهور استدلوا على فساد هذا النكاح بادلة منها :

- (٤٠) شرائع الاسلام ٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ ، كتاب الخلاف للطوسي ١٧٩/٢
(٤٠) بدائع الصنائع ٣/١٤١٨ - ١٤٢٠ .
(٤١) فتح القدير ٢/٣٨٦ .
(٤٢) المحلى ٩/٥١٩ . المغني ٧/١٧٨ . نيل الاوطار ٦/١٤٥ ، ١٤٦ ،
كتاب الخلاف للطوسي ١٧٩/٢ .